

رابطه المصارف الخاصة: سعر الصرف في السوق الموازية سيستمر بالانخفاض



أشادت رابطه المصارف الخاصة، اليوم الجمعة، بالاستراتيجية النقدية للحكومة والبنك المركزي، وأكدت أن الإجراءات المتخذة أخيرا ومنها فتح حسابات عراقية خارجية بعملات اليورو والليرة التركية والدرهم الإماراتي ستسهم في استمرار انخفاض سعر الصرف بالسوق الموازية.

وقال مستشار الرابطة سمير النصيري في تصريح للإعلام الرسمي، إن " أهداف ومهام البنك المركزي تركز على الإصلاح المالي والمصرفي، وهي توافق بذلك المنهاج الحكومي وخاصة فيما يتعلق بالانتقال من الاقتصاد النقدي الى الاقتصاد الرقمي عبر تطوير ونشر أجهزة الدفع الإلكتروني بالاتجاهات التي تحقق الثورة العالمية الرابعة بالانتقال إلى مجتمع اللا نقد".

وأضاف، أن "البنك المركزي العراقي والحكومة اتخذتا استراتيجية جديدة لإدارة السياسة النقدية بسبب التذبذب الذي حدث في سعر صرف الدينار العراقي في نهاية عام 2022 لذلك كانت هناك أهداف جديدة للسيطرة على سعر الصرف وضمان استقراره".

وأوضح النصيري أنه "جاء ضمن الأهداف أيضا تنظيم تمويل التجارة الخارجية وانتظام القطاع المصرفي العراقي وفقا لمعايير النظام المالي العالمي المتبع في أغلب دول العالم المتقدمة في الجانب المصرفي والانتهاه كليا من المعركة مع المضاربين و الذين يلعبون دوراّ مضراّ بالاقتصاد الوطني من خلال التعامل بالدولار في السوق السوداء والتي يحاسب عليها وفق القانون".

وأشار إلى "إعادة النظر بسياسات الإقراض وفق استراتيجية جديدة سميت بالاستراتيجية الوطنية للإقراض والتي تم الاستفادة من الجوانب التنفيذية فيها للتمويل المصرفي في السنوات السابقة والانطلاق نحو استراتيجية جديدة سيتم تنفيذها بشكل واسع".

وتابع أن "جهود البنك المركزي الإدارية والإجرائية والتفاوضية التي استمرت بحدود 8 أشهر مع الخزانة الأمريكية والبنك الاحتياطي الفيدرالي والبنوك العالمية أثمرت عن السماح باتفاقات وترتيبات وتفاهات سمحت بدخول عملات جديدة للتعامل بالتحويلات الخارجية، ومنها اليوان الصيني والدرهم الإماراتي والروبية الهندية واليورو والليرة التركية".

ورأى أن "هذه الاتفاقات تنفذ بشكل ناجح ما انعكس على سعر الصرف وأدى إلى تراجع، وتم في وقت قريب الاتفاق مع مصارف تركية لتعزيز أرصدة المصارف العراقية بالليرة التركية واليورو والبنك المركزي عزز ذلك بعشرات الملايين من عملة اليورو، بالإضافة إلى الاتفاق مع بنك أبو طيبي الأول بأن يتم التعامل بالدرهم الإماراتي لتمويل تجارة العراقيين مع الإمارات".

ولفت مستشار رابطة المصارف الخاصة، إلى أن "جميع هذه الإجراءات ستسمح باستمرار انخفاض سعر الصرف في السوق الموازية والذي يتراجع بشكل مستمر حالياّ".